مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.757

27 February 1997
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والخمسين
بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،
يوم الخميس، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: **السيد غريكو** **(رومانيا)**

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٥٧ لمؤتمر نزع السلاح.

وفي البداية بودي أن أرحب ترحيبا حارا بممثل كوبا الذي عـُين حديثا، السفير كارلوس آمات فوريس، والذي يحضر المؤتمر لأول مرة. وبودي أن أؤكد له تعاوننا ودعمنا.

وفي نهاية هذه الجلسة العامة سوف أدعو المؤتمر الى النظر في طلبي كل من لكسمبرغ وقيرغيزستان للمشاركة بصفة المراقب في أعمال المؤتمر، وفقا لنظامه الداخلي، دون المرور أولا بجلسة عامة غير رسمية.

ويوجد على قائمة متحدثي اليوم ممثلة سلوفاكيا. أعطي الكلمة الآن للسفيرة ماريا كراسنهورسكا.

السيدة كراسنهورسكا (سلوفاكيا): سيدي الرئيس، اسمحو لي أن أبدأ بتهنئتكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإنه ليسرنا بالغ السرور أن نرى زميلا ممثلا لمنطقة أوروبا الوسطى يشغل هذا المنصب. ودعوني أؤكد لكم دعم وفدي الكامل لمساعيكم.

بودي أيضا أن أشيد اشادة خاصة بسلفكم الموقر، السفير جون يونغ سون، الذي لم يبخل بجهد في البحث عن الحلول والحلول التوفيقية المقبولة عموما قصد وضع جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧. وإذا سمحتم لي باستخدام هذه العبارة فإنه "حاول بكل وسيلة ممكنة" وتوصل في نهاية المطاف، بفضل مهاراته الدبلوماسية وعمله الدؤوب، إلى الحل الصحيح.

وفي نفس الوقت بودي أن أعبـّر عن أخلص مشاعري للأمين العام للمؤتمر، السيد فلاديمير بيتروفسكي، ونائبه السيد بن اسماعيل وموظفيهما، وكذلك للمترجمين الشفويين على دعمهم وخدماتهم القيـّمة. وأخيرا بودي أن أرحب بالزملاء الجدد وأتمنى لهم كل التوفيق في عملهم وفي حياتهم الخاصة في جنيف.

وإني لأعتقد أن مواقف بلدي من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وبرناج عمله القابل للتنفيذ واضحة تماما. ولقد أعلنها وفدي عدة مرات، وكذلك منسق مجموعة أوروبا الشرقية في مشاورات الرئاسة. وبناء على ذلك لم أشعر حتى الآن بالحاجة إلى التحدث في المسائل التي سبقت مناقشتها. بيد أننا دأبنا دوما على الاستجابة لرغبات رؤساء مؤتمر نزع السلاح. وبناء على ذلك فإن بياني اليوم هو رد على نداء سلفكم الذي وجهه إلى جميع الوفود التي لم تتناول الكلمة بعد في هذه الدورة.

وكما يحصل عادة بعد تحقيق الهيئات الدولية لانجازات هامة، يمثل مفترق الطرق تحديا رئيسيا. ويتطلب هذا التحدي من جميع المشاركين تحليل الماضي وتفحـّص المستقبل بشيء من التروي والحكمة السياسية. وقد تابع الوفد السلوفاكي المناقشات بشأن جدول أعمال المؤتمر وبرنامج عمله باهتمام كبير. ولكن مع الأسف يبدو أن التقدم بطيء وشاق جدا، فيما تبدو مواقف بعض الوفود متصلبة نوعا ما. وقد شعرنا أحيانا بالقلق نتيجة لروح عدم الثقة ومن حين لآخر، نتيجة للمواجهة. ويعتقد بلدي أن الثقة المتبادلة، والتحلي

بالواقعية والتركيز على المسائل التي تجمع بيننا وليس على المسائل التي تفرق بيننا إنما هي الطريقة الوحيدة للمضي قدما.

ولقد تحدثت سلوفاكيا مرات عديدة دفاعا عن فكرة تحديث جدول الأعمال. ولكن مع الأسف لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء حول تحديثه في المرحلة الحالية. وبناء على ذلك أيّدنا المسار الذي اقترحه الرئيس وقبلنا تماما بجدول أعمال عام ١٩٩٦ المنقح بوصف ذلك "أدنى قاسم مشترك". وكان ذلك أقل مما كنا نريد ولكننا ندرك تماما حجم الجهود التي بذلها الرئيس في هذه المسألة. وفي نفس الوقت فإننا نؤمن بأن اقرار جدول الأعمال لعام ١٩٩٧ متطلب أساسي لمزيد عمل مؤتمر نزع السلاح. ونحن الآن، في وضع أفضل، بفضل السفير يونغ سون. بيد أننا لم نخرج بعد من المصاعب. فمسألة برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لا تقل إثارة للخلاف عن جدول الأعمال. وعلى العكس يعتقد وفدي أن مناقشة برنامج العمل بشكل خاص سوف تسمح بالتأكد من مرونة المشاركين في المؤتمر واستعدادهم للقبول بالحلول التوفيقية وتحلّيهم بالحكمة السياسية. وفي عز النقاش لا بد من أن نتذكر أن الرأي العام الدولي يتابع عن كثب أعمال مؤتمر نزع السلاح. والتطلعات بعيدة كل البعد عن أن تكون ضعيفة. ويجب أن يفي بها مؤتمر نزع السلاح على نحو أفضل، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن مسائل الحد من الأسلحة ونزع السلاح. ولا حق له في تجميد التقدم الحقيقي بسبب الوصول إلى طريق مسدود.

ولقد كانت تطلعات الجمهورية السلوفاكية من نوع خاص أيضا، وهي التي عملت بهذه الدرجة من العناء لتولي المنصب الذي أخلته تشيكوسلوفاكيا السابقة. ويكون من المخيب للآمال بدء عام ١٩٩٧ بمشاورات متباطئة وبارجاء العمل في مجال المشاكل الحقيقية التي تتعدى جدران هذه الغرفة وتهم الملايين من الناس. فلننصرف إلى هذا العمل ولنباشره دون تأخير.

ولقد استَخدمت هذا المنبر عدة مرات للتعبير عن مشاغل سلوفاكيا ازاء الروابط التي يجري ادخالها الآن بين العناصر الموضوعية لعمل مؤتمر نزع السلاح. وما زلنا نعتقد أن مثل هذه الروابط من المستبعد أن تفيد، وأنه يوجد على عكس ذلك خطر حقيقي في أن تؤدي إلى النتيجة العكسية وتعرِّض للخطر إحراز التقدم حتى في البنود التي يُعدُّ فيها إحراز تقدم ممكنا.

سيدي الرئيس، اسمحوا لى الآن بأن أطلعكم على بعض التعليقات والملاحظات حول موضوع برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وبودي أن أعيد تأكيد أن المؤتمر هو الهيئة التفاوضية العالمية الوحيدة في مجالي الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وله بناء على ذلك أن يتناول أكثر المسائل إلحاحا. ونحن نعتقد اليوم أن هذه المسائل هي مسألة الأسلحة النووية من جهة ومسألة الأسلحة التقليدية من جهة أخرى. والمشاورات المكثفة التي أجراها سلفكم الموقر السفير يونغ سون قد بيَّنت أنه يوجد في هذين الميدانين ثلاث مسائل على الأقل تستدعي تأييدا واسعا جدا ألا وهي وقف انتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، والمسألة المعقدة المتمثلة في الألغام البرية المضادة للأفراد. وتعتقد سلوفاكيا أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يركز على هذه المسائل.

وبعد الانتهاء من معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية واعتمادها يجب أن يستمر مؤتمر نزع السلاح في لعب دوره الأساسي. وعند البحث عن السبل الكفيلة بالقيام بهذه المهمة في ميدان الأسلحة النووية يجب أن نبدأ بتنفيذ "مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح". وفي رأي سلوفاكيا

يجب أن يركز مؤتمر نزع السلاح على المفاوضات بشأن معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية بوصف ذلك خطوة منطقية أخرى في طريق نزع السلاح النووي. كما نعتقد أنه لا بد من إعادة إنشاء اللجنة المخصصة لمعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية دون مزيد من الابطاء. ويمكن أن تُستخدم ولاية المنسق الخاص، السفير شانون، كأساس لعمل اللجنة المخصصة. وهذه الولاية واسعة بما فيه الكفاية للتطرق لجميع المشاغل المشروعة.

ولا بد في رأينا من أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح،في نفس الوقت، المناقشة قصد استكشاف الدور الاضافي الذي يمكن أن يلعبه في نزع السلاح النووي وقصد تحديد المسائل التي يمكن أن يباشر العمل بشأنها. وتعد المناقشة المستفيضة والمعقدة لهذه المسالة شرطا أساسيا ومن المفروض أن ترسي بعناية الأساس للمفاوضات في نهاية الأمر.

أما فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية فقد أصبح في الأعوام الأخيرة من المبتذل القول إن الأسلحة التقليدية قد أوقعت منذ الحرب العالمية الثانية خسائر فادحة في الأرواح البشرية. وفي البلدان المنكوبة تسببت النزاعات الاقليمية أو المحلية في تعطيل الدول واقتصاداتها وهياكلها الاجتماعية وأدت أحيانا إلى أزمات انسانية لم يسبق لها مثيل. ومن بين الآفات العصرية التي أحدثت هذه الكارثة الألغام البرية المضادة للأفراد. والسبب في ذلك هو العدد المرتفع بشكل لا يصدق من الألغام المزروعة عشوائيا. ولسوء الحظ فإن الألغام منخفضة التكلفة وسهلة الانتاج والاستخدام ومدة بقائها طويلة جدا. وعلى عكس ذلك فإن إزالة الألغام نشاط مجهد جدا وينطوي على مخاطر. وترحب سلوفاكيا بفهم المجتمع الدولي للأزمة الانسانية المتنامية وببدء العمل. وفي عام ١٩٩٤ أكدت الحكومة السلوفاكية أن سلوفاكيا لا تنتج أية ألغام واعتمدت، في عام ١٩٩٤ أيضا، وقفا اختياريا غير محدد المدة لجميع عمليات نقل الألغام. ولقد شاركت سلوفاكيا في الجهود المتعددة الأطراف منذ البداية بالمشاركة في تقديم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة ودعم تعزيز البروتوكول الثاني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومنذ العام الماضي ما انفكت تشارك أيضا في عملية أوتاوا. وبناء على ذلك فإني أعتقد أنه لن يُفاجأ أحد أبدا لو أعدت تأكيد اهتمامنا بمسألة الألغام البرية. ونحن نرى أن عملية تعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية لم تستجب للتوقعات. وأصبحت مشكلة الألغام البرية هامة جدا بدرجة أنه لا بد من الافادة من كل امكانية ملائمة ومن كل محفل ملائم، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، للعمل على معالجة هذه المسألة. وذلك خاصة إذا كان يهمنا تحقيق حظر شامل وفعال للألغام البرية المضادة للأفراد تدعمه آلية تحقق بسيطة ولكن فعالة. ونحن نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح يملك التجربة والخبرة اللازمتين لتحقيق ذلك.

ومن جهة أخرى لا بد لي من التأكيد على أننا لا ننظر إلى افتتاح المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح كبديل لعملية أوتاوا. ونحن نرى أن هاتين العمليتين يجب أن تكونا مكملتين لبعضهما البعض ومعززتين لبعضهما البعض على نحو متبادل.

واسمحوا لي بأن أذكر في هذه المرحلة بعبارات السيد ألكسندر داونر، وزير خارجية استراليا، الذي حث مؤتمر نزع السلاح على أن يُثبت لأولئك الذين لا يؤمنون بأن هذا المؤتمر بامكانه أن يتوصل إلى معاهدة بشكل سريع بما فيه الكفاية لمواجهة إلحاح الأزمة الانسانية أنهم على خطأ.

وقبل أن أختم كلمتي بودي أن أتطرق لمسألة هامة أخرى هي مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. وبلدنا الذي له ذكريات حية بالعهد الذي كان فيه مراقبا يتفهم كليا قضية البلدان التي تطلب الانضمام. وقد ذكرت سلوفاكيا مرات عديدة بأن مؤتمر نزع السلاح يجب، حسب اعتقادها، أن يكون مفتوحا أمام كل من يطلب الانضمام. وسلوفاكيا إذ تضع نصب عينيها هاتين الحقيقتين فإنها تؤيد كليا فكرة تسمية منسق خاص لمسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، يُناط بولاية واسعة لاستكشاف الطرق والسبل الممكنة للمضي قدما.

وفي الختام بودي أن أؤكد مرة أخرى على أن الوقت قد حان لمؤتمر نزع السلاح والدول الأعضاء فيه لاتخاذ خطوات جسورة. وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل التوفيق في جهودكم.

الرئيس: أشكر ممثلة سلوفاكيا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي توجهت بها إلى الرئيس. هل هناك أي وفد آخر يرغب في تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ أرى أن ممثل فنلندا يرغب في ذلك. أعطي الكلمة للسفير باتوكاليو .

السيد باتوكاليو (فنلندا): سيدي الرئيس اسمحوا لي بأن أبدأ ملاحظاتي الموجزة بتهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ولكم أن تعتمدوا على تعاون بلدي الكامل والنشط في مهمتكم الهامة.

وستركز ملاحظاتي الموجزة على مسألة واحدة: مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. فمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد تناقش الآن في مؤتمر نزع السلاح منذ عدة أسابيع. ولقد حان الوقت للانتقال من النقاش إلى العمل. والمجتمع الدولي يطلب تقدما ملموسا. فلا بد لمؤتمر نزع السلاح أن يستجيب لطلبه. كما يجب أن يُثبت مؤتمر نزع السلاح لأولئك الذين لا يؤمنون بأن هذا المؤتمر بامكانه أن يتوصل الى معاهدة بشكل سريع بما يكفي لمواجهة إلحاح الأزمة الانسانية أنهم على خطإ (وأنا أستشهد هنا بما قاله وزير خارجية استراليا).

ولقد قالت وزيرة خارجية فنلندا في كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخريف الماضي إن مؤتمر نزع السلاح بوصفه هيئة المجتمع الدولي التفاوضية الوحيدة في مجال نزع السلاح هو أنسب محفل للتفاوض بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد. وواضح أن عددا متزايدا من الوفود في هذا المؤتمر يشاطرها هذا الرأي.

ولقد كان هدف فنلندا ولا يزال القيام، دون إبطاء، بإنشاء لجنة مخصصة للألغام البرية المضادة للأفراد. ويجب أن تكون مهمتها التفاوض في حظر لهذه الأسلحة يكون شاملا وملزما قانونا ويمكن التحقق منه.

وفي جلسة مؤتمر نزع السلاح الافتتاحية في كانون الثاني/يناير اقترحت فنلندا تعيين منسق خاص للألغام البرية المضادة للأفراد. وبودي أن أكرر هذا الاقتراح. والأسابيع الفاصلة بين افتتاح الدورة والآن قد أقنعتنا أكثر بأن تعيين منسق خاص يمثل أكثر السبل واقعية وفعالية للتوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء اللجنة المخصصة والبدء في المفاوضات.

وبودي أن أطلب إليكم، سيدي الرئيس، السعي إلى التوصل إلى اتفاق الآن بشأن تعيين المنسق الخاص. وتكون مهمة المنسق الخاص استكشاف إمكانية معالجة مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد في المؤتمر.

وأملنا، سيدي الرئيس، أن يتسنى لكم التوصل إلى اتفاق بشأن المنسق الخاص اليوم و، اذا لم يتيسر ذلك، قبل انعقاد الجلسة العامة المقبلة. ويجب أن يتطرق المنسق الخاص للولاية ولسائر المسائل المتصلة بإنشاء اللجنة المخصصة. وأخيرا بودي أن أؤكد على الشعور بالالحاح. وأعتقد أنه يجب تكليف المنسق الخاص بمهمة تقديم تقرير إلى المؤتمر قبل عيد الفصح.

الرئيس: أشكر ممثل فنلندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيس. وبودي أن أسأل مجددا عما اذا كانت أية وفود أخرى ترغب في تناول الكلمة في هذه المرحلة.

كما كنت قد أعلنت في وقت سابق هذا اليوم، بودي الآن أن نبحث الطلبين الواردين من لكسمبرغ وقيرغيزستان للمشاركة، بصفة المراقب، في أعمال المؤتمر أثناء دورته لعام ١٩٩٧، من أجل اتخاذ قرار بشأنهما. وهذان الطلبان واردان في الوثيقة CD/WP.485 المعروضة عليكم. فهل لي أن أعتبر أن المؤتمر يوافق على هذين الطلبين؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: كما تعلمون جميعا أنهيت مساء يوم الثلاثاء جولة المشاورات الثنائية مع أعضاء المؤتمر بغية الانتقال إلى الخطوة الموالية في أعمالنا بعد اعتماد جدول أعمال الدورة، ألا وهي تكوين توافق في الآراء بشأن الترتيبات التنظيمية لمعالجة المسائل المطروحة على المؤتمر.

وأنا حاليا في طور إجراء تقييم مستفيض لهذه المشاورات، وسيوجه نظر أعضاء المؤتمر إلى نتائج هذا التقييم بطريقة ملائمة.

وقد سررت كثيرا بالطريقة الصريحة التي أعربت بها الوفود عن وجهات نظرها. وبناء على ذلك فإني أعرب عن جزيل شكري لروح التعاون والتفاهم التي تحلت بها جميع الوفود.

وكانت المشاورات مفيدة فسمحت لي بأن أتبيَّن على نحو أفضل مواقف الوفود من ثلاث مسائل هامة، وهي موقفها من نزع السلاح النووي، ومن معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية، ومن الألغام البرية المضادة للأفراد وكذلك، في بعض الحالات، مواقفها من مسائل أخرى لها أهمية كبيرة بالنسبة لها.

وأُعرب عن أفكار واقتراحات مثيرة للاهتمام. ولكن العبرة الرئيسية التي استخلصتها هو أن الأمر يحتاج إلى مزيد العمل قصد إحراز تقدم ملموس. وإني مستعد لمواصلة جهودي تحقيقا لهذا الغرض على نحو يتفق مع النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح.

وبهذا أختتم ملاحظاتي الأولية على المشاورات الثنائية التي أجريتها.

ستُعقد جلسة المؤتمر العامة المقبلة يوم الخميس، ٦ آذار/مارس ١٩٩٧، على الساعة ١٠/٠٠ صباحا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥